

كلمة الجمعية الاقتصادية العمانية
في حفل افتتاح المؤتمر الثاني للجمعية
مؤتمر الحاكمية ، التنافسية والمستقبل ٢٤ - ٢٥ مارس ٢٠٠٧م

يلقيها

الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي
رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العمانية

تحت رعاية
معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي
رئيس مجلس الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم

"خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكرم وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل المسؤولية ومهمة البناء. ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وسوف نعمل جاهدين على تثبيت حكم ديمقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تقاليد وعادات مجتمعنا جاعلين نصب أعيننا تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل".

من خطاب جلالة السلطان قابوس في العيد الوطني الأول للسلطنة .

معالي الشيخ عبدالله بن علي القنبي راعي الحفل الموقر
أصحاب السمو والمعالي والسعادة أعضاء السلك الدبلوماسي والأخوة والأخوات الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسعدني وزملائي أعضاء الجمعية الاقتصادية العمانية أن نرحب بكم في المؤتمر الثاني للجمعية ، ونأمل أن تساهم أنشطة الجمعية في إثراء التحاور حول التحديات الاقتصادية التي تمس كل فرد من أفراد مجتمعنا في خضم التطور السريع للعالم المعاصر وتفرض نفسها كتحدٍ إزاء العقل والفكر وتجاه الطموح لبناء مستقبل أفضل .

معالي الشيخ راعي الحفل :-

الحاكمية (بمعني إدارة شؤون المجتمع والدولة) والتنمية البشرية متلازمان ولا يمكن فصل أي منهما عن الآخر إذ لا يتوقع حدوث تنمية بشرية جادة في غياب حكم جيد . كما أن الحكم لا يكون جيدا إذا عجز عن تحقيق التنمية البشرية ، وإذا لم يوفر الضمانات الكافية لإطرادها أو استدامتها . ولا سبيل لإقامة الحكم الجيد ما لم يتم بناء القدرات وتحسينها في جميع مؤسسات الدولة والمجتمع ، وهذا من صميم عملية التنمية البشرية ، كما أن جودة الحكم مرتبطة بديمقراطية وما تؤدي إليه من توسيع الخيارات المتاحة للناس ، وهذا أيضا من العناصر الجوهرية للتنمية البشرية .

أن مفهوم الحكم يركز على بناء تحسين القدرات على مستوى الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى مستوى الحكم المحلي وعلى مستوى منظمات المجتمع المدني وعلى مستوى القطاع العام والخاص ومن أهم مقومات الحكم الجيد ما يلي:-

- 1- المشاركة: بمعنى أن يكون لكل الناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم ودولتهم وتقييم نتائجها.
- 2- الشفافية: يقصد بها توافر المعلومات وذلك فضلا عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها.
- 3- المحاسبية : بمعنى أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات المخولة لهم وأن يتقبلوا تحمل المسؤولية (ولو جزئيا) عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوءه .
- 4- حكم القانون: وهو ما يعني أن تكون السيادة للقانون لا للمجالات أو العلاقات الشخصية أو المصالح الخاصة.
- 5- الفاعلية: أي توافر الكفاءة في استخدام وتخصيص الموارد استجابة لحاجات المجتمع.
- 6- الإنصاف ويقصد به كفاءة معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها.

٧- الاستقلال فالحكم لا يكون جيدا إذا كان خاضعا لإرادة أجنبية وإذا سمح للضغوط والمصالح الأجنبية بالجور على حرية الشعب والمساس بإرادته الحرة.

وهذه المقومات ليست مستقلة أو منعزلة عن بعضها البعض. فثمة ترابطات قوية فيما بينها ومما يكفل للناس حكما جيدا هو التكامل والتفاعل الصحي بين هذه المقومات .

معالي الشيخ راعي الحفل الحضور الكرام،

إن مقومات الحكم الصالح والتعريفات التي أوردتها هي عبارة عن سرد مقتبس من الفصل العاشر من تقرير التنمية البشرية العماني تحت عنوان الإدارة الجيدة لشؤون المجتمع والدولة محدد هام لنجاح التنمية البشرية والذي أصدرته وزارة الاقتصاد الوطني في سنة ٢٠٠٣م حيث دعى التقرير إلى وقفة مراجعة للمرحلة السابقة لإعادة استعراض الخيارات المتاحة لها وأن تضع ترتيبا جديدا لأولوياتها وتصورا لمناهج عملها .

ولقد حدد التقرير العوامل الحاسمة فيما يطرحه الحاضر والمستقبل على عمان من مشكلات وتحديات بقصد تعظيم فرص البقاء والنماء في عصر العولمة . ولقد تمثلت إحدى أهم العوامل في تنشيط ثلاثية الحكم وتوسيع اطر المشاركة وأشار إلى أن المعادلة الصعبة التي يتعين الوصول إليها هي كيف يمكن تفعيل دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الحفاظ في الوقت نفسه على دور تنموي بارز للدولة والتدرج في تخليها عن أدوارها المباشر في مجال الإنتاج والتنمية ... وإلى أن من المرجح أن تنشيط ثلاثية الحكم وتوسيع اطر المشاركة يرتبطان بتعزيز الدور التشريعي والرقابي لمجلس الشورى. وربما يكون من الوارد أيضا النظر في توسيع مفهوم العمل الأهلي ومؤسساته تدريجيا وذلك بعد أن يتم تطويره لتجاوز أعمال الرعاية الاجتماعية إلى بلورة المصالح المهنية. ولا يخفى أن الغرض الأساسي من كل ذلك هو إشراك المواطنين في مسؤولية مواجهة التحديات المطروحة على المجتمع العماني ووضع فرد أمام مسؤولياته تجاه بناء الوطن وتحقيق تقدمه ورفعته .

وانطلاقا من ذلك فإننا نتقبل تحمل المسؤولية التي حملنا إياها التقرير ، وفي الوقت ذاته نطلب توسيع تداول التقرير وجعله متاحا للجميع ووضع برنامج عمل بمشاركة جميع الأطراف المعنية وفي مقدمتها مجلس الشورى لتنفيذ ما ورد فيه لأنه بمهد الطريق للمستقبل .

ومن جانب آخر أشار تقرير للبنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسير في طريق تنموي هش للغاية ، فلم تتمكن أية دولة في المنطقة من تأسيس طريق تنموي مستدام بالرغم من العائدات النفطية الهائلة لبعض الدول بل ربما كانت هذه الثروات هي السبب في ذلك . كما أن فجوة التنمية الاقتصادية هذه معطوفة على الفجوة بين الآمال والواقع تهدد إمكانية التقدم في المنطقة .

إننا نواجه الكثير من التحديات في عصر العولمة حيث نشاهد تغيرات جذرية في المستوى الفكري للمواطنين وتطلعاتهم وتأثير الفضائيات ، وإن المصلحة العامة تتطلب منا الإقرار بتلك التغيرات بحيث يعمل الجميع على مواجهة التحديات ، كما نود أن نذكر بما أشرنا إليه في مؤتمرا الأول أهم التحديات التي تواجهنا في المرحلة المقبلة تكمن في :-

- كيفية استغلال الطفرة الثانية لأسعار النفط التي تشهدها اقتصادياتنا للانتقال من التخطيط التقليدي ، إلى التخطيط لتحقيق الاقتصاد المعرفي والتأكد من ترابط التخطيط والتطبيق ، وبحيث تكون الوسائل والتمويل منسجمين ومحققين للأهداف .
- إيجاد آلية لتطوير العمل المؤسسي ليغطي على مشكلة الاجتهادات الفردية .

إن الهدف الرئيس من خططنا يجب أن يتمثل في تحقيق النمو ومعالجة مشكلة الباحثين عن عمل وكيفية تسخير سياساتنا المالية لتوفير فرص عمل كريمة لهم ، حيث أن النمو السكاني قد يتطلب إيجاد أكثر من ٧٥٠ ألف فرصة عمل جديدة حتى سنة ٢٠٢٠م ، وكذلك في معالجة مشكلة التضخم الذي يخفض من مستوانا المعيشي والذي ساهمت في زيادته بعض المساهمين وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني والجمعية الاقتصادية على أتم استعداد لتبني المشروع في حالة موافقة الجهات المعنية عليه .

معالي الشيخ - الحضور الكرام

سيسجل التاريخ بأن عصر السلطان قابوس هو عصر بناء عمان الحديثة ففي نعمت هذه البلاد باستقرار وأمن لم تشهد له مثيل في تاريخا الحديث وأصبح المواطن بوسعه أن يتنقل في جميع أنحاء البلاد بكل أمن وطمأنينة ، وبتغيرات جذرية بدءا من رفع مستوى التعليم إلى الخدمات الصحية ومعدلات الحياة إلى العيش معززين مكرمين في بلادهم ، إضافة إلى التطوير العمراني والتطويرات التي طرحت في جميع الميادين ، وهذه نعمة يجب أن نشكر الله عليها فبالشكر تدون النعم .

إن الحفاظ على مكتسبات السنوات الماضية تمثل احد التحديات الهامة في المرحلة القادمة فالإقتصاد الوطني ما زال يعتمد بشكل أساسي على الإقتصاد الريعي وهو بعيد كل البعد عن الانتقال إلى الإقتصاد المنتج التنافسي حيث نجد أنه بالرغم من أن الرؤية المستقبلية للإقتصاد العماني عمان ٢٠٢٠ عند صدورنا نصت على أن التوجه التنموي للحكومة يهدف في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه الحالي كحد أدنى والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠م من خلال استخدام عائداتها من النفط والغاز لتحقيق التنويع الإقتصادي المستمر والمتجدد . عليه نجد أن ما تحقق بعد ١٠ سنوات من انطلاقتها بعيد كل البعد عن المستهدف ، حيث استهدفت الرؤية المستقبلية تحقيق ٦٩% كمساهمة للقطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٠م ، إلا أن ما تحقق خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٥م) هو نسبة ٤٦% فقط . وبالنسبة إلى الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات السلعية فإن نسبتها لم تتجاوز نسبة ٧% خلال هذه الفترة ، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالهدف المنشود بالرؤية . إن بلادنا تستحق منا أداء أفضل وأكثر من الأداء الحالي وهي قادرة بلا شك على تحقيقه في حالة تكريس العمل المنهجي والمؤسستي .

معالي الشيخ - الحضور الكرام

في غمرة انشغالنا لإعداد وتنظيم مؤتمرنا هذا خلال الفترة القصيرة من عمر الجمعية - وهو أو مؤتمر يعقد في السلطنة يتناول هذه المواضيع - كما قمنا باستكمال تأسيس العديد من الأنشطة التي ستتحقق في السلطنة وهي :

لتشجيع البحوث الاقتصادية الجديدة والتطبيقية وتقديم مقترحات لتنمية عمان المستقبلية تم تخصيص جوائز الجمعية للبحوث الاقتصادية.

ولقياس تصورات كبار رجال الأعمال في عمان للبيئة الاقتصادية تم استكمال وضع مؤشر الجمعية لثقة أصحاب الأعمال في عُمان والذي نأمل من خلاله تلمس مواقع المواجه كما يراها أصحاب الأعمال وبحيث تمثل نتائجه جسرا يمكن من خلاله معالجة نقاط الضعف في البنية الهيكلية وتحقيق الشفافية .

وفي الختام نتقدم الى معاليكم بجزيل الشكر والتقدير على تفضلكم برعايتكم الكريمة لمؤتمرنا هذا واعتذر لمعاليكم عن الإطالة .

كما يسرنا أن نرحب بشركائنا في هذا المؤتمر الجمعية الاقتصادية الخليجية وإخواننا رؤساء وأعضاء جمعية التجاريين والاقتصاديين الإماراتية وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية الاقتصاد السعودية والجمعية الاقتصادية الكويتية المشاركين معنا في هذا المؤتمر.

و معهد حوكمة ممثل بمعالي د. ناصر السعيد ، الرئيس التنفيذي للمعهد ووزير الاقتصاد اللبناني السابق الين ساعدونا في اعداد البرنامج واقتراح اسماء المتخصصين في هذا المجال.

وشكرا لجميع الجهات الرسمية التي وافقت على تقديم أوراق عمل للمؤتمر ونخص بالذكر:-
مجلس الشورى ولجنته الاقتصادية والبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال وجهاز الرقابة المالية للدولة والمركز العماني لترويج الاستثمارات وتمويل الصادرات وكذلك مكتب تمثيل شركة شل في عمان.

ونشكر ضيوفنا الكرام الذين تكبدوا مشقة السفر ليقدموا اوراق عمل لمؤتمرنا وهم :- صندوق النقد العربي ممثل ب د.إبراهيم عاكوم ، وعبدالسلام ابودرار – صندوق الايداع والتدبير - المغرب ، و توفيق دياب - الجمعية المصرية لشباب الأعمال ، و جيل كيرانيان - مديرة المشاريع - الجمعية اللبنانية للشفافية و سانيا سميث شبكة العالم الثالث – استراليا.

وشكرا الى زملائنا في الجمعية :- د. حاتم بن بخيت الشنفرى - الجمعية الاقتصادية العمانية و سعادة المكرم د. محمد الحجري - عضو الجمعية ، وكافة بقية الاعضاء الذين منحوا الجمعية الكثير من وقتهم لإعداد هذا المؤتمر والطلبة والطالبات الذين تطوعوا للمساعدة في الاستقبال والتنظيم.

وشكر خاص للجهات الراعية للمؤتمر والمتمثلة في بنك عمان العربي و شركة دليل للنفط والشركة العمانية للاتصالات المتنقلة - عمان موبايل و الشيخ يعقوب بن حمد بن سليمان الحارثي.

والرعاية الإعلامية للمؤتمر عمان و أوبزرفر و Oman Economic Review

والشكر كذلك لجميع المشاركين في مؤتمرنا هذا مع تمنياتي لكم بالنجاح في عملكم وفي مؤتمركم هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته